

والدليل الشرعى على ذلك متعدد، ومنه الآيات التى أمر الله فيها بطاعة رسله واتباعهم إذ لو كانوا موضع تهمة أو خطأ أو سهو أو نسيان ما أمرنا الله بطاعتهم طاعة مطلقة، هذا فى شأن كل الرسل عليهم الصلاة والسلام.

ومما ورد فى شأن رسولنا الكريم، الذى يتناول عليه الآن المرجفون قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] ومحال أن يكون الإخبار من الله غير مطابق للواقع، لأنه حينئذ يكون الخبر كاذبا، وكلام الله عز وجل صدق كله. ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢] وما أكثر الآيات المركزية للنبي، الأمرة بطاعته طاعة مستقلة، المادحة للذين آمنوا به واتبعوه.

وعصمة الأنبياء كما وجبت بإخبار الشرع وجبت باقرار العقل لأن رسل الله أمناء وحى الله ورسالاته، وتصديقهم الجازم واجب ولو جاز - عقلا - الخطأ عليهم فى التبليغ عن الله، لسرى الشك فى أقوالهم وأفعالهم إلى كل ما بلغوه عن الله من وحى ومن غير وحى، ولما أمكن تصديقهم تصديقا جازما، ولفقدت الشرائع هيبتها، وهذا محال فى حكم العقل، كما هو محال فى لسان الشرع. هذا هو الحق، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

هذه هى عقيدة المؤمنين الذين لم يلبسوا إيمانهم بظلم - أى بشك - كما جاء فى الحديث الشريف.

فالذين ينفون العصمة عن رسولنا الكريم - ﷺ - تمهيدا لرد سنته وإبطالها - يرتكبون كبيرة، وينكرون معلوما من الدين بالضرورة. ويقترفون إثما عظيما.

ليس فى الحديث دليل :

وحديث تأبير النخل، الذى توهموا أنه دليل لهم على نفى العصمة عن رسول الله، ليس لهم فيه دليل، بل هو دليل على جهلهم وعنادهم، شعروا أو لم يشعروا. وإن خيبة الأمل ملازمة لهم فى كيدهم للسنة وصاحبها، والأمة جميعا وزيل لهم مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون..